

معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان

مجدي مصطفى الزين¹، د. بابكر الفكي المنصور²، د. محمد حمد محمود²

1/ شركة شيكان للتأمين majdi-abumdian@yahoo.co

2/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان. وافترضت أن المتغيرات المتمثلة في ضعف السياسة الاستثمارية ضعف الاحتفاظية وضعف القوة العاملة وضعف رأس المال تمثل أهم هذه المعوقات. وقد تم إثبات ذلك من خلال اختبار الفرضيات المذكورة من واقع تقارير هيئة الإشراف وبناءً على التأمين باستخدام رزمة إحصائية ملائمة.

واستناداً على ما تقدم، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها :

- 1/ إتباع سياسة استثمارية لتحفيز رأس المال العامل في شركات التأمين التعاوني الإسلامي بأسلوب المضاربة والإجارة الإسلاميتين.
- 2/ الاهتمام بالتأمين التكافلي لكي يزيد الاستثمار طويل الأجل.
- 3/ زيادة الطاقة الاحتفاظية لشركات التأمين السودانية.
- 4/ زيادة نسبة الأقساط المعادة في شركة إعادة التأمين الوطنية بدلاً من الإعادة في الشركات الأجنبية.
- 5/ فتح فروع جديدة لشركات التأمين السودانية في الولايات لزيادة فرص العمل من أجل استيعاب عمالة جديدة.

ABSTRACT

This study aims at identifying the major barriers confronting insurance sector from contribution to the development of the economic process in Sudan.

The study hypothesizes that the variables represented in the week investment policy, poor retention capacity, incompetent working force and insufficient capital are the four main causes of the problem. These hypotheses have been tested and proven true via the actual reports and statistical studies made by the Insurance Supervisory Authority and according to insurance by using the relevant statistical package.

Based on the findings drawn from the study, the researcher has made the following recommendations:

1. Adopt a conducive investment policy to encourage the capital of Islamic co-operative insurance companies through their Islamic methods of speculation and “*Igara*”.
2. Show more interest towards ‘*takaful*’ insurance to increase long-term investment.
3. Increase retention capacity of national insurance companies.
4. Increase the percentage of re-installments in the national re-insurance company rather than in the foreign companies.

5. Open new business branches of Sudanese insurance companies in the states to provide new employment opportunities.
6. Increase capital of insurance companies and encourage investment therein with the aim of attracting private capital to invest in insurance companies.

المقدمة :

للنشاط التأميني وظائف ومهام عديدة اجتماعية واقتصادية انطلاقاً من دوره في حماية الفرد بشخصه كأهم عامل من عوامل العملية الإنتاجية وحماية ممتلكاته ومسئوليته تجاه الغير عن أخطاء يرتكبها بغير قصد وحماية الاقتصاد الوطني ككل.

والتأمين يساعد علي زيادة الإنتاج والإنتاجية من جراء توفير الطمأنينة حيث يعمل المؤمن عليه بدون خوف أو قلق علي مستقبله ومستقبل أفراد أسرته المسئول عنهم قانونياً وهذا ما يسهم في تحسين المستوى المعيشي ويفتح آفاق التعليم والتزود متطلبات الحياة التي تتسارع بشكل ملحوظ باتجاه التضخم والتعقيد مما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تطورا وتقدما.

ولان نشاط التأمين يقوم على مبدأ تعظيم المنافع للفرد والمجتمع باعتباره احد فروع علم الاقتصاد التطبيقي لذلك عرّفه الاقتصاديون بأنه: استبدال الخسارة الكبيرة المحتملة الحدوث بخسارة صغيرة مؤكدة الحدوث. (مبارك عبدالقادر, 2001)¹

مشكلة الدراسة :-

تكمن العناصر الرئيسية في معرفة ضعف مساهمة قطاع التأمين مقارنة بالقطاعات الأخرى لاسيما المصارف في تحقيق تنمية اقتصادية في السودان وتسعى الدراسة للاجابة على التساؤلات المتمثلة في مدى ضعف مساهمة قطاع التأمين في تحقيق تنمية اقتصادية في السودان وماهي السبل التي يمكن إتباعها حتى يتمكن هذا القطاع من أداء دوره بشكل أفضل

اهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاتي :-

- 1- التعرف على الدور الذي يقوم به قطاع التأمين في السودان
- 2- التعرف على العقبات التي تقف أمام إسهام قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية
- 3- وضع مقترحات وتوصيات للتعامل مع العقبات التي تحول دون إسهام قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان.

اهمية الدراسة:-

تتبع أهمية البحث من أهمية صناعة التأمين التعاوني كركيزة اقتصادية مالية إسلامية مهمة تسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال التعويض المادي للخسائر التي يمكن أن تصيب الممتلكات أو الأشخاص إضافة إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات المختلفة.

كما تتبع أهمية الدراسة من أنها من أوائل الدراسات التي تطرقت لموضوع معوقات قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان وتحديد العوامل المؤثرة فيه

فروض الدراسة:-

- 1- ضعف السياسة الإستثمارية لقطاع التأمين يقلل من فرص تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان
- 2- ضعف الطاقة الاحتياطية لسوق التأمين السوداني يستنزف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات

3- ضعف قطاع التأمين في خلق فرص عمل مما ينعكس سلباً على مساهمته في حل مشكلة البطالة
 4- رأس المال شركات التأمين التعاونية لايحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التأمين مما قلل من مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان
 منهجية الدراسة:

إتبعت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج التحليلي ، البيانات الثانوية تم جمعها من الكتب والمراجع وتقارير هيئة الرقابة على التأمين والعرض الاقتصادي وزارة المالية ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية. برنامج Eviews المخصص لتحليل السلاسل الزمنية
 مفهوم التأمين

التأمين لغة هو من الأمن وهو الطمأنينة وزوال الخوف ، ويعتبر التأمين هو إعطاء الأمن.
 التأمين هو اسلوب منظم للتعاقد بين طرفين لتحويل الخطر ، أما كتاب التأمين عرفوه بأنه (أداة إجتماعية يمكن بواسطتها تحويل عبء الخطر من الشخص المعرض له الى شخص او هيئة تعاونه في تحمله) (مختار محمود الهانسي 1992)²

"نظام يصمم يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن عن طريق نقل عبء أخطار معينة الى المؤمن . والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها" (سلامة عبدالله سلامة 1976م)³
 وتعتبر الوظيفة الاساسية للتأمين هي إحلال اليقين محل الشك بشأن الخسارة الاقتصادية التي تحصل من الجوائح الاحداث الضارة التي تقع عرضاً ونتيجة التأمين هي أن الخسارة التي كانت ستقع على الشخص بمفرده توزع بطريقة عادلة على أفراد مجموعة كبيرة تتعرض لنفس الخطر .

"نظام تقوم به هيئة منظمة على أساس المعاوضة والتعاون وتديره بصورة فنية قائمة على أسس الإحصاء وقواعده ونظرياته تتوزع بمقتضاه الحوادث أو الأخطار وترمم به الأضرار (حسين حامد حسان : 1961)⁴
 دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية :-

يتجلى أثر ودور النظام التأميني على المتغيرات الاقتصادية من الطبيعة الإعتبارية لشركات التأمين التي تصنف ضمن المؤسسات المالية التمويلية الهامة التي لا يقتصر دورها على توفير الأمن الاقتصادي للأفراد والشركات والمؤسسات وإنما أضحت جزءاً من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي أداة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة لدفع عملية التنمية وتوفير فرص العمل ، ويمكن إتخاذها كوسيلة للتأثير في الهيكل السكاني والتوزيع المهني للسكان عن طريق إستثمار المدخرات في التنمية البشرية ورفع المستوى الصحي أو تنفيذ سياسة التدريب والتأهيل المهني المطلوب للمساعدة المادية على الحركة المهنية . (محمد عبد الله البطحاني 2010)⁵
 كما أن لقطاع التأمين دوراً أساسياً في تغطية المخاطر لعمليات التمويل أو بعضها .

فإذا كان قطاع التأمين قادراً على أداء دوره في تغطية المخاطر إستمر القطاع المصرفي في أداء دوره في خدمة الإقتصاد وتمويل الإستثمارات المختلفة وفي حالة عجز نظام التأمين عن القيام بدوره الأساسي فإنه يعيق ويحد من عمليات ونشاط البنوك في مجال التمويل وينعكس ذلك سلباً على العملية التنموية والواقع الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر .

يرتبط النظام التأميني بالتنمية الاقتصادية في أية دولة من الدول بعلاقة سببية ذات تناسب طردي ، فتطور البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع وإرتفاع معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي ومستوى دخل الفرد ووعيه بالتأمين يكون لها إنعكاسات إيجابية مباشرة على تطور نظام التأمين وإتساع قاعدته الاجتماعية وتعدد

قطاعاته التخصصية وتحسن مزاياه وزيادة إسهامات الفرد من دخله المنفق على التأمين وفي الوقت ذاته الملاءة المالية لشركات التأمين ونمو حجم رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية والعكس صحيح. مثلما يؤثر المناخ الإقتصادي وسياساته على التأمين فان التأمين كنشاط يؤثر على حركة الإقتصاد من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه والمتمثل في التعويض عن الخسائر وتخفيف آثارها علاوة على التأثيرات والنتائج التي تتمخض عن حجم أنشطة التأمين والسيولة النقدية التي تمر عبر مؤسساتها المنتشرة في العالم بعد أن أصبحت التغطيات التأمينية تمثل حلقة هامة وعنصراً ضرورياً من عناصر العملية الإنتاجية صناعية كانت ام تجارية إذ لاغنى لمنتج أو مستثمر عن التأمين ضماناً لثروته وأصوله المستثمرة ولحقوق الغير بعد أن أصبحت الأنشطة الإقتصادية وعلاقتها تتطلب وتستهلك ترتيب التأمين . حماية للحقوق والأموال وتدعيماً للثقة التجارية والائتمان بين الأطراف المختلفة ويمكن إجمالي أثر التأمين في الإقتصاد في الجوانب التالية :

1- **زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة :** إن حصول المؤمن عليه على التعويض يتيح له فرصة إعادة تشغيل مركبته او منشأته المؤمنة واستعادة نشاطها الإنتاجي و توفير السلع والخدمات في البلاد والى إنخفاض أسعارها عند تحقق الوفرة وعندما تكون المنشآت والممتلكات غير مؤمنة فإن إعادتها الى دائرة الإنتاج بعد حدوث المخاطر تكون في غاية الصعوبة وربما تكون مستحيلة لعدم توفر المال لدى صاحبها أو أن تتعطل المنشآت لفترة أطول وتحدث في مثل هذه الحالة الندرة وإسترداد هذه السلعة من الخارج وغالباً ماتكون بتكلفة أعلى (ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه , 1981)⁶

2- **دعم الميزان التجاري وإستقرار سعر الصرف :** يسهم التأمين بدعم الميزان التجاري حيث يشكل نصيب معيدي التأمين في المطالبات علاوة على العمولات والرسوم المفروضة على عقود إعادة التأمين المسندة بالخارج موارد هامة وعناصر أساسية في دعم الميزان التجاري بالنسبة للدول المستوردة للتأمين كالسودان ولكن في دول أخرى تصدر خدمات التأمين حيث تتمركز نشاطات شركات إعادة ووكلائها , فإن أقساط الإعادة وعمولات سماسرة معيدي التأمين تشكل أهم الموارد في دعم الميزان التجاري لتلك الدول . وتقوم احياناً مساهمة القطاع المصرفي في دول مثل المملكة المتحدة وتشكلان معاً موارد غير منظورة Invisible Earning كذلك فإن إصلاح وتأهيل المشروعات والوحدات التي تتعرض للكوارث تستلزم توفير عملات أجنبية يصعب توفيرها من الموارد الذاتية للدول وإن تم شراء هذه العملات من السوق المحلي فإن ذلك يؤثر سلباً على سعر صرف العملات الحرة بزيادتها وبالتالي ضعف العملة الوطنية وإذا اخذنا في الإعتبار أن هناك بعض المشروعات والصناعات قد تم تشييدها بقروض ميسرة على مدى سنوات كمحطات الكهرباء والمصانع الكبيرة فإن إعادة تأهيلها بعد حدوث الحرائق والكوارث لا يتم في غياب التأمين وأن الحصول على القروض لا يتأتى إلا عند توفر ظروف إقتصادية وسياسية معينة وعندما تكون السلعة المنتجة إستراتيجية فإن ندرتها وإنعدامها يسبب مشكلات سياسية بجانب آثارها الإقتصادية. (آدم احمد حسن 2002)⁷

3- **تنشيط الإستثمار وزيادة الإنتاج :** بما أن التأمين يحقق الإطمئنان فانه يعتبر من العوامل المؤثرة على إستغلال الموارد المالية لان المستثمر يكون ميالاً في حالات الإستثمار غير المضمون أو المحفوف بالمخاطر على تجنب جزء من أمواله كإحتياطي أو أن يلجأ إلى تنويع نشاطاته ولكن عندما يتوفر له التأمين فإنه يستطيع أن يستثمر كل أمواله في المشروعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية الأعلى وأن يتخصص في المجال الذي يحقق فيه الربح الأعلى والإنتاج الأوفر. وفي ذلك توسيع للإنتاج وتنشيط الإستثمار وزيادة الدخل القومي (سيد حامد حسن 2003)⁸

4- **تسهيل وتطوير التجارة الخارجية:** يلعب التأمين دوراً أساسياً في إتساع وتطور التجارة الخارجية من خلال التأمين البحري وتأمين المسؤولية اللذان يساهمان في دعم الثقة بين أطراف التبادل التجاري ولاشك بأن امر التجارة الدولية لم يكن ليتطور بالصورة التي عليها الآن لولا وجود التأمين الذي يسد ثغرة عدم الاطمئنان إذ قد تتعرض البضائع والسلع المتبادلة للحوادث والكوارث خلال الفترة مابين إتمام عملية الشراء ولحظة وصولها للمشتري ، وهي الفترة التي تكون فيها المصارف قد اصدرت خطابات الإعتمادات وربما يكون المشتري "المستورد" قد نال تمويلاً من هذه المصارف ولو لم يسدد جزءاً من القيمة المستوردة . (مبارك عبدالقادر 2001)¹

5- **تخفيض تكلفة التمويل :** إن توفير الحماية التأمينية ينشط حركة التمويل عبر المقرضين إذ أن وجود تغطيات تأمينية كافية يمكن المصارف من فرض هوامش ربحية أو أسعار فائدة أقل على أموالها الموجهة للتمويل وكلما زادت المخاطر وإنعدمت التغطيات التأمينية كلما كانت تكلفة التمويل أعلى . (آدم احمد حسن 2002) 7

6- **خفض معدل التضخم :** إن أهم عناصر النمو الإقتصادي هو السلوك الرشيد الذي يتمثل في الموازنة مابين الإدخار والإستهلاك لان كل جزء من الدخل يتم إيداعه يمتثل قراراً إقتصادياً لصالح المستقبل على حساب الإستهلاك الآني وكلما كانت نسبة الإدخار أعلى كلما كان النمو الإقتصادي أكبر خاصة إن كانت المبالغ المدخرة تجد طريقها للاوعية الإستثمارية ، وغني عن القول أن ما يتم إيداعه في شكل أقساط تأمين وأقساط تأمينات الحياة او التكافل بصفة خاصة يمتثل جزءاً مقدراً من السيولة الدائرة التي لو لا توظيفها كأقساط لاضافت لحجم السيولة النقدية الزائدة في ايدي الجمهور الامر الذي يؤدي الى التضخم او زيادته ولذا فإن أقساط التأمين او اي إيداع يجد طريقه للتوظيف في الإنتاج يكون ذا أثر إقتصادي مضاعف حيث يساهم في خفض التضخم وفي زيادة الإنتاج . (عيسى عبدالله ، 2005)⁹

7- **معالجة إختناقات التمويل وكسر الجمود الإقتصادي:** إن الأموال المدخرة في مؤسسات التأمين وخاصة تأمينات الحياة أو التكافل لما لها من خاصية طوال فترات العقود يمكن أن توظف في إستثمارات طويلة الأجل وفي معالجة الأزمات المالية إذا ما تحقق التراكم والتوظيف الأمثل من خلال شركات التأمين أو المصارف أو الدولة حيث يمكن إستغلالها في المشروعات الحيوية والإستراتيجية بل هناك تجارب لبعض الدول قامت بإقتراض هذه الأموال وإستغلالها في الصناعات الحيوية والحربية وفي معالجة إختناقات التمويل وكسر الجمود والركود الإقتصادي . (محمد حسين محمد نور الفادني 2002)¹⁰

8- **دعم ميزانيات الدول وخطط النمو الإستراتيجي :** إن توفير الدخل المنتظم للقطاعات المنتجة مؤسسات وأفراد يساعد على الإستقرار وإستمرارية الإنتاج وتنفيذ السياسات كما إن الإرباك الذي تحدثه الكوارث دون تعويض أو إحلال يسبب خللاً في الدورة الإنتاجية ويؤثر سلباً على إستقرار الأفراد والأسر مما يستدعي في غالب الأحيان إجراء معالجات إستثنائية من ميزانية الدولة التي تخصص بنودها أساساً لسد حاجات أو إقامة مشروعات أخرى أو لتحقيق مستويات للنمو في قطاعات معينة لذلك فإن وجود التغطيات التأمينية الكافية يجنب الدولة السلبيات المترتبة على الكوارث لذلك فإن التأمين يحمي ميزانية الدولة ويحمل نيابة عنها العبء الذي تسببه هذه الكوارث وفي ذلك ضمان لإستمرار الصرف على الخطط والمشروعات وفق خطط النمو الإستراتيجي للدولة . (آدم احمد حسن 2002) 7

9- **توفير فرص العمل:** إن إعادة تشغيل المشروعات الإنتاجية في وقت قصير يوفر ويضمن فرص العمل وإستمرار الدخل . رواتب وإجور ، وفي ذلك ضمان لإستمرار الضرورات الحياتية لأسر عديدة تعتمد على دخول أرباب العاملين في هذا الموقع كذلك فإن مجموعات بشرية كبيرة تعمل في مجالات التأمين والأعمال المرتبطة بها

وفي بلد كالسودان حيث الوعي التأميني يتسم بالتخلف والإقتصاد بالضعف فإن ما يقارب الألف وخمسمائة وظيفة توفرها الآن مؤسسات التأمين السودانية وفي دول أخرى متقدمة فإن أضعاف هذا العدد توفره شركة واحدة. (محمد الحاج عبدالله موسى، 2000)¹¹

10- توفير الأمان والطمأنينة :- فالتأمين يعمل على بث الشعور بالامن والطمأنينة في نفس المؤمن له لما يوفره له من حماية تأمينية ضد الأخطار التي يتعرض لها أفراد المجتمع , ذلك أن التعويض الذي يوفره التأمين يجعل المؤمن له في أمان وأكثر إستقراراً فلم يعد لديه فرق بين وقوع الخطر من عدم وقوعه فالتأمين يعمل على تحويل أو نقل الأخطار من الأشخاص المعرضين لها إلى جهات أو أطراف لديها القدرة والرغبة في تحمل تبعات تلك الأخطار ، على ذلك فإن التأمين يعمل على إستقرار التعامل التجاري مما يؤدي إلى رفع مستوى رفاهية الأفراد وتنشيط التجارة حيث أن المخاطر التجارية في التعامل بالديون عالية جداً بسبب ماطلة المدينين أو إفلاسهم أو تعرضهم للمرض وفقدان الدخل أو الموت ويتحقق الإستقرار لأن شركات التأمين يمكن أن تضمن تلك الحقوق في حالة وفاة المدين أو عجزه عن الكسب أو هلاك الديون التي توثق بها تلك الديون .

11/المساهمة في توفير الموارد المالية: - فمثلاً يساهم التأمين الصحي في توفير موارد مالية لتمويل نفقات القطاع الصحي الباهظة التكاليف , وبالتالي تقليل الأعباء على الميزانيات العامة للحكومات والمؤسسات أو الشركات او الأفراد المسؤولين عن علاج العاملين لديهم . وقد إتضح من تجارب الدول المتقدمة الغنية أنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها الإقتصادية تحمل نفقات القطاع الصحي الباهظة بالكامل وبدون مشاركة من المجتمع (المستفيدين من هذه الخدمات) والدليل على ذلك لجوء الدول الصناعية المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى إستخدام أنواع مختلفة من التأمين الصحي . (حسين بن محمد البرعي 2010م)¹²

12/ إدارة المخاطر وتقليل الخسائر:- لقد ارتبطت بعض انواع التأمين منذ نشأتها بإجراءات المسح والحماية كتأمين الغلايات وإستتبع ذلك إنشاء مراكز للابحاث تتبع للمؤسسات وهيئات التأمين قامت بدور كبير في وضع اسس وقواعد في شتى مجالات السلامة ومكافحة الحرائق والكوارث وهناك إعتقاد سائد بأن الفوائد التي جنتها البشرية من الجهود الوقائية في هذا الجانب تفوق قيمة المبالغ التي دفعتها شركات التأمين كتعويضات . (آدم احمد حسن 2002)⁷

معوقات قطاع التأمين في التنمية الإقتصادية في السودان :-

قطاع التأمين معوقات متعددة من أهمها :

1- السياسة الإستثمارية

أن سياسة الإستثمار في شركات التأمين تتبع :

اولا : سياسة الحيطه والحذر .

ثانيا : إستهداف أقصى ربح .

هذا يجعل صعوبة الإستثمار لدى هذه الشركات او التعارض بين أعمالها وتحقيق الربح الذي يزيد مع زيادة المخاطر مما يستدعي دراسة ومعرفة الظروف الإقتصادية وذلك يتطلب دقة المعلومات في السوق هذا مادعى شركات التأمين تتجه الى مجالات أقصى ربح وأقوى ضمان مثل الأوراق المالية ، العقارات ، القروض بضمان الوثائق (عادل عبدالعزيز 1998م)¹³

ثالثا : إختيار الإستثمارات بما يوافق طبيعة تكوين محفظة التأمينات في الشركة من حيث توزيع إلتزاماتها بالنسبة لإستحقاق آجالها.

رابعاً : الربح المعقول مع شرط أن تتوفر في معدلاته الإستقرار والإستمرار وتضمن للشركة الحصول بقدر الإمكان على عائد ثابت ومستمر تمكنها من تقدير دخلها وحساب صافي إلتزاماتها ، وتقاس هذه الربحية بقسمة ماتتفقه الشركة من أرباح على رأس المال وضرب الناتج في المائة .

خامساً : التنوع في الإستثمارات فلا تجمع أموال الشركة في قناة معينة من قنوات الإستثمار ، بل يجب توجيهها الى عدد مناسب من أنواع الإستثمار مثل الأوراق المالية ، العقارات والقروض برهن .

سادساً : الإستقرار فلا تكن أموال الإستثمار كثيرة التعرض لتقلبات سياسية وإقتصادية وتشريعية .

سابعاً : إختيار عدة صور وأشكال داخل الإستثمار الواحد ، فمثلا في الاواق المالية يتحقق ذلك باختبار عدة أنواع منها اسم المؤسسة المالية والاسهم الصناعية والسندات الصناعية ، ويكون الهدف من ذلك تقادي التعرض للتحقيقات في الأسعار .

ثامناً : السيولة أي سهولة تحويل الأصول المستثمرة الى أموال سائلة وقت الطلب والمرونة في التحويل من أصل لأصل لزيادة السيولة على الحد اللازم تؤدي الى تعطيل أموال كان يمكن إستثمارها وتحقيق عائد منها ، كما تقدر حجم السيولة بأقل من المطلوب لمواجهة الإلتزامات قد يعرض المستثمر لما نسميه أزمة السيولة .

تاسعا : المحافظة على القيمة العينية للأموال المستثمرة بحيث لا تتأثر قوتها الشرائية عند تحويلها الى أموال سائلة .

عاشرا : الضمان بنوعيه الإسمي والحقيقي وخاصة في إستثمار الودائع الإستثمارية وذلك بمراعاة المتغيرات الاقتصادية ، معدلات التضخم ، المستوى العام للأسعار في فترة ايداعها .

الجدول ادناه يوضح التوزيع النوعي لإستثمارات سوق التأمين السوداني والذي ينحصر في إستثمارات الاراضي ، القروض ، الودائع ، الأسهم المالية وإستثمارات أخرى حسب ضوابط الإستثمار المشار إليها

2- إعادة التأمين :-

تشكل إعادة التأمين الركيزة الأساسية لتوازن محافظ شركات التأمين وتوزيع الأخطار والحاجة إليه بالنسبة للسوق السوداني في زيادة مضطردة وذلك لنمو السوق من حيث الحجم وحجم العملات التأمينية نفسها ويعتبر سوق لندن من الأسواق التقليدية بالنسبة لنشاط سوق إعادة التأمين السوداني إذ يمثل نسبة 80% من جملة الأقساط المعادة لذلك تستوعب اوربا وحدها تليها افريقيا ثم المؤسسة الأفريقية لإعادة التأمين والجزء اليسير من الأقساط يتم إعادته في دول آسيا بالأخص الدول الإسلامية ، كما أن شركات التأمين السودانية ملزمة بقرار وزاري أن تسند حصة لا تقل عن 50% لدى شركة إعادة التأمين الوطنية وأن هناك حصة إلزامية تبلغ 5% لدى المؤسسة الإفريقية لإعادة التأمين ومقرها لاغوس ، وحصة إلزامية أخرى تبلغ 15% لشركة إعادة تأمين منطقة التجارة التفضيلية (كوميسا) يلاحظ من الجدول نسب التوزيع للسوقين العالمي والمحلي يتضح أن نسب التوزيع تتأرجح وذلك من عام لآخر وهذه الأرقام تدل على أن سوق التأمين السوداني يعتمد بنسب عالية لإعادة التأمين على السوق العالمي لذا يرتبط بمتغيراته ، كما أن إعادة التأمين أهمية قصوى في الإتفاقيات خاصة بعد دخول التغطيات النفطية في عام 2002م وهي تعتبر من التغطيات شديدة الخطورة.

نجد أن سوق التأمين السوداني يعتمد بصورة كبيرة على السوق العالمي في إعادة التأمين خوفاً من الخسارة وعدم الإيفاء بالإلتزاماتها بالصورة المثلى وتجاه حملة الوثائق ، إذ أن عامل الثقة في المركز المالي من أساسيات نجاح وإزدهار صناعة التآ أن معدلات الإحتفاظ بفروع التأمين تختلف من فرع لآخر وذلك يعزى الى أن بعض فروع التأمين ترتبط نسب إحتفاظها بإتفاقيات ملزمة للشركات ، فمثلاً فرع السيارات نسبة الإحتفاظ له 80% للشركة ويعاد

20% من الأقساط الى شركة او شركات الإعادة (الهيئة الرقابة على التأمين 2003م).¹⁴

3- توفير فرص العمل: إن إعادة تشغيل المشروعات الإنتاجية في وقت قصير يوفر ويضمن فرص العمل وإستمرار الدخل . رواتب وإجور ، وفي ذلك ضمان لإستمرار الضرورات الحياتية لأسر عديدة تعتمد على دخل أرباب العاملين في هذا الموقع كذلك فإن مجموعات بشرية كبيرة تعمل في مجالات التأمين والأعمال المرتبطة بها وفي بلد كالسودان حيث الوعي التأميني يتسم بالتخلف والإقتصاد بالضعف فإن ما يقارب الألف وخمسمائة وظيفة توفرها الآن مؤسسات التأمين السودانية وفي دول أخرى متقدمة فإن أضعاف هذا العدد توفره شركة واحدة. (محمد الحاج عبدالله موسى, 2000)¹¹

كما يعمل التأمين على توفير فرص العمل لأفراد المجتمع حيث أن هيئات التأمين تعتبر أحد القنوات المهمة لتوظيف أفراد المجتمع سواء كان بصورة مباشرة عن طريق العمل في شركات التأمين ذاتها سواء في الإدارة ، الإكتتاب ، المطالبات.

او بصورة غير مباشرة كمنتجي التأمين او وكلاء شركات التأمين او خبراء تأمين كما أن شركات التأمين توفر فرص عمل لأصحاب الورش الصناعية خصوصاً الورش التي تعمل في صيانة السيارات .

كما أن شركات التأمين يمكن أن توفر فرص عمل جديدة وذلك من خلال فتح فروع في ولايات السودان ، وإستثمارها في عمل مستشفيات للإستفادة من خدمات التأمين الطبي

4- راسمال شركات التأمين :-

التأمين التعاوني هدفه مساعدة المشتركين بعضهم البعض ويعتبر المشترك في نظام التأمين التعاوني متبرعاً بكل او جزء من الأقساط التي يدفعها الى صندوق التأمين وتعويضهم من الأقساط المدفوعة إن دعت الضرورة ودون أن يبتغي المؤسسون أصحاب رأس المال ربحاً من عملية التأمين وهنا تكمن الفروق الرئيسية بين شركة التأمين التعاونية وشركة التأمين التجارية حيث تهدف الأخيرة الى تحقيق الأرباح من الفائض التأميني الذي تحققه الشركة من أقساط التأمين.

اما في نظام التأمين التعاوني الإسلامي فإن هذا الفائض لا يعتبر حقاً لأصحاب رأس المال وإنما يعتبر حقاً لجميع المشتركين كل بحسب نسبة أقساطه .

وأن تقوم الشركة بإستثمار أموال حملة الوثائق وفقاً لاحكام الشريعة الإسلامية ويمكن منح نسبة محددة من ارباح الإستثمار مقابل إدارتهم للشركة وكما هو معلوم فإن الدور المحدود لرأس المال في شركات التأمين التعاونية وضعف عائد حملة الأسهم في ارباح رأس المال ادى الى إحجام الإستثمار في مجال التأمين التعاوني إذ لا يتيح الصيغة المعتمدة لحملة الأسهم الإستفادة من الفوائد المحققة والتي تعود بكاملها لحملة الوثائق .

إن تجربة التأمين التعاوني لاتزال بحاجة الى معالجة المشكلات التي تواجهها والمتمثلة في أن رأس المال ، يمثل لازمة من لوازم عمل شركات التأمين الإسلامية لذا إذا إنعدم رأس المال فلن تقوم شركة التأمين الإسلامي بتاتاً والحاجة الى رأس المال في شركات التأمين التعاوني بغرض الوفاء بالمتطلبات القانونية وتوفير معينات العمل حيث أن أقساط التأمين تأتي لاحقاً .

كما أن صناعة التأمين الإسلامي لاتعتبر جاذبة لرأس المال ، بل قد تكون سلبياتها أكثر من إيجابياتها من وجهة نظر المستثمر ، إذا ما نظر إليها من زاوية العائد الإستثماري والإلتزامات المترتبة عليه (سيد حامد حسن ، 2003م)¹⁵

إختبار فرضيات الدراسة :-

1- الفرضية الاولى :-

ضعف السياسة الإستثمارية لقطاع التأمين يقلل من فرص تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان
جدول رقم (2) يوضح إجمالي أقساط التأمين ونسبة الاستثمار (ملايين الدينارات)

السنة	اجمالي الأقساط	اجمالي مبالغ الأستثمار	النسبة 1/2%
1998	6.098	1.094	17
1999	7.644	1.902	24
2000	10.229	1.038	6
2001	13.067	1.576	11
2002	16.430	3.384	15
2003	20.688	7.135	30
2004	30.260	15.096	47
2005	37.335	7.238	18
2006	46.701	9.894	22
2007	48.821	11.868	24
2008	58.392	13.605	23
2009	62.885	16.413	26

المصدر التقارير الدورية لهيئة الاشراف والرقابة على التأمين

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews يتم التحليل وفق الجدول أعلاه نحدد شكل الدالة ، والإشارات المتوقعة للنموذج ،

تقدير معاملات النموذج وتقييم النتائج وفق الاتي :-

تحديد شكل دالة الإستثمار

$$PR = f(INIVST)$$

$$PR = B_0 + B_1 INIVST + U_i \quad \text{الشكل الرياضي :}$$

$$PR = \text{إجمالي أقساط التأمين}$$

$$B_0 = \text{الثابت}$$

$$INIVST = \text{إستثمارات شركات التأمين} \quad U_i = \text{حد الخطأ}$$

الإشارات المتوقعة للنموذج :-

إشارة القاطع " الثابت " B_0 موجبة

إشارة B_1 (+) لطردية العلاقة بين أقساط التأمين والإستثمار في قطاع التأمين كلما زادت أقساط التأمين تزيد نسبة الإستثمارات في قطاع التأمين .

تقدير معاملات النموذج :-

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews وإضافة معامل التصحيح وحذف الثابت تم التوصل للنتائج التالية :

Variable	Coefficient	Std-Error	T - statistic	Prob
INIVIST	3.543354	0.436774	8.112562	0.0000

$$R^2 = \quad \% 73$$

$$\text{Adjusted } R^2 = \quad \% 70 \quad F \text{ stastic } .349$$

$$D.W = \quad 1.9$$

تقييم النتائج :-

أولاً: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الاقتصادي :إشارة B1 (+) لطردية العلاقة بين إجمالي أقساط التأمين والإستثمار في قطاع التأمين يتفق مع منطوق النظرية الإقتصادية

ثانياً : تقييم الناتج وفقاً للمعيار الاحصائي :-

نلاحظ من الجدول ان معاملات متغيرات النموذج كلها معنوية وكلها اصغر من 0.05 اذن النموذج معنوي .
وأن قيمة F= statistic معنوية اي ثبت ان النموذج معنوي اقل من 0.05 .

كما ان معامل التحديد المعدل (r) يساوي 70% اي ان حوالي 70 % من إجمالي أقساط التأمين نسبة المتغيرات المستقلة فيها من إستثمارات قطاع التأمين والباقي 30% من المتغيرات يمكن إرجاعها الى متغيرات غير مضمنة في النموذج.

ثالثاً : تقييم وفقاً للمعيار القياسي :-

باجراء اختبار D.W لإكتشاف مشكلة الإرتباط الذاتي نجد ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي D.W =1.9 باجراء اختبار WHIT TSET لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين .

نجد ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين F = .349 اي اكبر من 0.05 تم إثبات الفرضية بضعف السياسة الإستثمارية لشركات التأمين

جدول رقم (3) يوضح مقارنة أقساط التأمينات العامة والتكافل بالالف الدينارت

العام	الأقساط العامة	الأقساط التكافل	الاجمالي	3/1	3/2
1998	6098981	392983	6491964	93.9	6.1
1999	7644157	425269	8069426	94.7	5.3
2000	10229852	805600	11035452	92.7	7.3
2001	13067173	1787424	14854597	88	12
2002	16430.940	1763475	18194415	90.3	9.7
2003	20688821	2485274	23174095	89.3	10.7
2004	30250280	2348522	32598802	92.8	7.2
2005	37335498	2483595	39819093	93.8	6.2
2006	46701502	2689140	49390642	94.6	5.4
2007	48821243	2861467	51682710	94.5	5.5
2008	58392758	2272390	60665148	96.3	3.7
2009	66368787	3483652	69852439	95	5
الجملة	371988752	24348366	396337118	93.9	6.1

المصدر تقارير هيئة الرقابة والاشراف على أعمال التأمين
نلاحظ أن تأمين التكافل يمثل نسبة 6% فقط وكما نعلم أن التكافل يعتبر الوعاء الإستثماري لشركات التأمين مما
يقل القدرة المالية لسوق التأمين السوداني على الإستثمار طويل الأجل .

2- الفرضية الثانية :-

ضعف الطاقة الاحتياطية لسوق التأمين السوداني يستنزف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات وبالتالي
لايساعد على التنمية الاقتصادية في السودان

جدول رقم(4) يوضح مدفوعات ومتحصلات إعادة التأمين بميزان المدفوعات

السنة	المدفوعات	المتحصلات
1998	-	-
1999	0.2	-
2000	0.1	-
2001	-	1.13
2002	0.14	0.01
2003	-	-
2004	-	-
2005	12.1	-
2006	-	-
2007	2.46	0.08
2008	-	0.2
2009	13.5	15.0

المصدر- تقارير هيئة الرقابة والاشراف على التأمين- بنك السودان المركزي
ميزان المدفوعات بملايين الدولارات عبارة عن تحويل العملات الأجنبية للخارج
باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews يتم التحليل وفق الجدول أعلاه نحدد شكل
الدالة ، والإشارات المتوقعة للنموذج ،

تقدير معلمات النموذج وتقييم النتائج وفق الاتي :-

تحديد شكل دالة ميزان مدفوعات إعادة التأمين

$$EX = f(IN)$$

الشكل الرياضي : $EX = B_0 + B_1 IN + U_i$

$EX =$ مدفوعات إعادة التأمين

$B_0 =$ الثابت

$IN =$ متحصلات إعادة التأمين $U_i =$ حد الخطأ

الإشارات المتوقعة للنموذج :-

إشارة القاطع " الثابت " B_0 موجبة

إشارة B1 (+) لطردية العلاقة بين مدفوعات التأمين ومتحصلات إعادة التأمين كلما زادت مدفوعات التأمين تزيد نسبة متحصلات التأمين .

تقدير معاملات النموذج :-

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews وإضافة معامل التصحيح وحذف الثابت تم التوصل للنتائج التالية :

Variable	Coefficient	Std-Error	T – statistic	Prob
IN	0.892309	0.274218	3.254012	0.0099

$$R^2 = 42\%$$

$$\text{Adjusted } R^2 = 35\% \quad \text{Fstastic} .822$$

$$D.W = 2$$

تقييم النتائج :

أولاً: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الاقتصادي :

إشارة B1 (+) لطردية العلاقة بين مدفوعات إعادة التأمين ومتحصلات إعادة التأمين يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

ثانياً : تقييم الناتج وفقاً للمعيار الاحصائي :-

نلاحظ من الجدول ان معاملات متغيرات النموذج كلها معنوية وكلها اصغر من 0.05 اذن النموذج معنوي. وأن قيمة F= statistic معنوية اي ثبت ان النموذج معنوي اقل من 0.05 .

كما ان معامل التحديد المعدل (r) يساوي 35% اي ان حوالي 35 % من مدفوعات إعادة التأمين نسبة المتغيرات المستقلة متحصلات إعادة التأمين والباقي 65% من المتغيرات يمكن إرجاعها الى متغيرات غير مضمنة في النموذج

ثالثاً : تقييم وفقاً للمعيار القياسي :-

باجراء اختبار D.W لإكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي نجد ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي $D.W = 2$.
باجراء اختبار WHIT TSET لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين .

نجد ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين $F = .822$ اي اكبر من 0.05 النموذج إجتاز القياس وتم إثبات فرضية ضعف الطاقة الإحتياطية

جدول رقم(5) يوضح إجمالي أقساط التأمين والإعادة بملايين الدينارات

السنة	اجمالي الأقساط	اجمالي إعادة التأمين
1998	6.098	3238
1999	7.644	3959
2000	10.229	5053
2001	13.067	4642
2002	16.430	7300
2003	20.688	10692
2004	30.260	11329

7959	37.335	2005
13783	46.701	2006
16599	48.821	2007
22657	58.392	2008
23714	62.885	2009

المصدر التقارير الدورية لهيئة الاشراف والرقابة على التأمين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews يتم التحليل وفق الجدول أعلاه نحدد شكل الدالة ، والإشارات المتوقعة للنموذج ، تقدير معاملات النموذج وتقييم النتائج وفق الاتي :-
تحديد شكل دالة إعادة التأمين

$$EX = f(IN)$$

$$PR = B_0 + B_1 REINSURE + U_i \quad \text{الشكل الرياضي :}$$

$$PR = \text{إجمالي أقساط التأمين} = B_0 = \text{الثابت}$$

$$REINSURE = \text{إعادة التأمين} = U_i = \text{حد الخطأ}$$

الإشارات المتوقعة للنموذج :-

إشارة القاطع " الثابت " B_0 موجبة

إشارة B_1 (+) لطردية العلاقة بين إجمالي أقساط التأمين وإعادة التأمين كلما زادت أقساط التأمين تزيد نسبة إعادة التأمين .

تقدير معاملات النموذج :-

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews وإضافة معامل التصحيح وحذف الثابت تم التوصل للنتائج التالية :

Variable	Coefficient	Std-Error	T - statistic	Prob
REINSURE	1.104999	0.012205	90.53495	0.0000

$$R^2 = 89\%$$

$$\text{Adjusted } R^2 = 88\%$$

$$F\text{stastic} .483 \quad D.W = 1.8$$

تقييم النتائج :-

أولاً: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الاقتصادي :

إشارة B_1 (+) لطردية العلاقة بين إجمالي أقساط التأمين وإعادة التأمين يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية

ثانياً : تقييم الناتج وفقاً للمعيار الاحصائي :-

نلاحظ من الجدول ان معاملات متغيرات النموذج كلها معنوية وكلها اصغر من 0.05 اذن النموذج معنوي. وأن قيمة $F = \text{statistic}$ معنوية اي ثبت ان النموذج معنوي اقل من 0.05 .

كما ان معامل التحديد المعدل (r) يساوي 88% اي ان حوالي 88% من إجمالي أقساط التأمين نسبة المتغيرات المستقلة فيها من إعادة التأمين والباقي 12% من المتغيرات يمكن إرجاعها الى متغيرات غير مضمنة في النموذج

ثالثاً : تقييم وفقاً للمعيار القياسي :-

باجراء اختبار D.W لإكتشاف مشكلة الإرتباط الذاتي نجد ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي D.W = 1.8 باجراء اختبار WHIT TSET لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين .

نجد ان النموذج لا يعاني من مشكلة إختلاف التباين $F = .483$ اي اكبر من 0.05 النموذج إجتاز القياس وتم إثبات فرضية ضعف الطاقة الإحتفاظية

3- الفرضية الثالثة :- ضعف قطاع التأمين في توفير فرص عمل جديدة ينعكس سلباً في حل مشكلة البطالة

جدول رقم(6) القوة العاملة بالمليون

العام	القوة العاملة	المشتغلون	فرص تشغيل	المتبطلون	معدل البطالة%
1998	8.6	7.3	-	1.3	15.1
1999	8.9	7.5	0.2	1.4	15.7
2000	9.2	7.8	0.3	1.4	15.2
2001	9.7	8.3	1.4	1.9	15.0
2002	10.4	8.5	1.9	1.6	15.8
2003	11.3	8.6	0.29	1.8	16.3
2004	10.7	9.0	441	1.7	16.3
2005	11.1	9.2	611	1.8	16.2
2006	11.4	9.5	3882	1.9	17.1
2007	11.1	8.9	806	2.2	19.4
2008	12.9	10.2	-	2.7	20.9
2009	12.0	9.6	-	2.4	20.0

المصدر العرض الإقتصادي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني 1998-2009

جدول رقم(7) يوضح العاملين بالدولة مقارنة مع العاملين بالتأمين

السنة	العاملين في الدولة	العاملين في التأمين	المساهمة%
1998	8.600.000	1852	0.04
1999	8.900.000	1812	0.02
2000	9.200.000	1692	0.02
2001	9.700.000	1914	0.02
2002	10.400.000	1968	0.02
2003	11.300.000	1474	0.01
2004	10.700.000	1651	0.02
2005	9.200.000	1807	0.02
2006	11.400.000	2272	0.02
2007	11.100.000	2688	0.02
2008	13.000.000	2710	0.02
2009	12.000.000	2503	0.02

المصدر التقارير الدورية لهيئة الاشراف والرقابة على التأمين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews يتم التحليل وفق الجدول أعلاه نحدد شكل الدالة ، والإشارات المتوقعة للنموذج ،

تقدير معاملات النموذج وتقييم النتائج وفق الاتي :-

تحديد شكل دالة العمالة

$$LUB = f(LUBER)$$

$$LUB = B_0 + B_1LUBER + U_i \quad \text{الشكل الرياضي :}$$

$LUB =$ العمالة في قطاع التأمين $B_0 =$ الثابت

$LUBER =$ جملة العاملين بالدولة

$U_i =$ حد الخطأ

الإشارات المتوقعة للنموذج :-

إشارة القاطع " الثابت " B_0 موجبة

إشارة B_1 (+) لطردية العلاقة بين عمالة التأمين والعمالة في الدولة اي كلما زادت العمالة في اقطاع التأمين يزيد عددالعاملين بالدولة وتتنخفض نسبة البطالة .

تقدير معاملات النموذج :-

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن خلال برنامج Eviews وحذف الثابت تم التوصل للنتائج التالية:

Variable	Coefficient	Std-Error	T – statistic	Prob
LUBER	0.471667	0.008128	58.03174	0.0000

$$R^2 = \% 55 \quad \text{Adjusted } R^2 = \% 50 \quad F\text{stastic} .550 \quad D.W = 1.6$$

تقييم النتائج :-

أولاً: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الاقتصادي :

إشارة B_1 (+) لطردية العلاقة بين عمالة التأمين والعمالة في الدولة

يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية

ثانياً : تقييم الناتج وفقاً للمعيار الاحصائي :-

نلاحظ من الجدول ان معاملات متغيرات النموذج كلها معنوية وكلها اصغر من 0.05 اذن النموذج معنوي. وأن قيمة $F = \text{statistic}$ معنوية اي ثبت ان النموذج معنوي اقل من 0.05 .

كما ان معامل التحديد المعدل (r) يساوي 50% اي ان حوالي 50% من حجم العمالة نسبة المتغيرات المستقلة عمال الدولة والباقي 50% من المتغيرات يمكن إرجاعها الى متغيرات غير مضمنة في النموذج

ثالثاً : تقييم وفقاً للمعيار القياسي :-

باجراء اختيار $D.W$ لإكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي نجد ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي $D.W$ 1.6 مقبولة باجراء اختيار $WHIT$ TSET لإكتشاف مشكلة إختلاف التباين .

نجد ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين $F = 0.550$ اي اكبر من 0.05 النموذج إجتاز القياس وتم إثبات فرضية ضعف قطاع التأمين في خلق فرص عمل جديدة مما يعكس سلباً على مساهمته في حل مشكلة البطالة.

4- الفرضية الرابعة: - رأس المال شركات التأمين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التأمين مما قلل من مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان
جدول رقم (8) رأسمال شركات التأمين السودانية في سوق التأمين السوداني

النسبة	رأس المال	الشركة
62.03%	393.000.000	شيكان للتأمين وإعادة التأمين
14.43%	91.444.475	التأمين الاسلامية
0.16%	1.000.000	جوبا للتأمين
15.78%	100.000.000	التأمينات المتحدة
0.79%	500.000	النيل الأزرق للتأمين
0.16%	1.000.000	السودانية للتأمين
0.02%	125.000	البركة للتأمين
0.02%	100.000	الشرق الأوسط للتأمين
0.16%	1.000.000	البحرالاحمر للتأمين
4.73%	30.000.000	السلامة للتأمين
1.58%	10.000.000	الوطنية للتأمين
0.08%	500.000	النيلين للتأمين
0.02%	125.000	التأمينات العامة
0.05%	300.000	السافنا للتأمين
	629.094.475	الاجمالي

المصدر التقارير الدورية لهيئة الاشراف والرقابة على التأمين

نلاحظ من الجدول أعلاه ضعف رأس مال شركات التأمين مما يقلل من مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان.

النتائج

- 1/ ضعف السياسة الإستثمارية لشركات التأمين السودانية
- 2/ ضعف الإستثمار طويل الأجل في شركات التأمين السودانية
- 3/ ضعف الطاقة الإحتفاظية لشركات التأمين السودانية
- 4/ ضعف المتحصلات مقارنة بالمدفوعات لإعادة التأمين
- 5/ عدد العاملين في شركات التأمين السودانية ضعيف جداً
- 6/ ضعف رأسمال معظم شركات التأمين السودانية

التوصيات

- 1/ إتباع سياسات إستثمارية لتحفيز رأس المال العامل في شركات التأمين التعاوني الاسلامي بأسلوب صيغتي المضاربة والإجارة الإسلاميتين
- 2/ زيادة أقساط تأمين التكافل حتى يزيد الإستثمار طويل الأجل
- 3/ زيادة الطاقة الإحتفاظية لشركات التأمين السودانية
- 4/ زيادة نسبة الاقساط المعادة في شركة إعادة التأمين الوطنية بدلاً من الإعادة في الشركات الأجنبية
- 5/ فتح فروع جديدة لشركات التأمين السودانية في الولايات لإستيعاب عمالة جديدة
- 6/ زيادة رأسمال شركات التأمين وتشجيع الإستثمار في شركات التأمين لدخول راس المال الخاص في شركات التأمين.

المراجع

- 1- مبارك عبد القادر ، 2001م ، مبادئ التأمين ، السودان ، مطبعة جامعة النيلين
- 2- مختارمحمود الهانسي ، 1992م ، مقدمة في الخطر والتأمين مطبعة الإشعاع الاسكندرية
- 3- سلامة عبدالله سلامة: 1976م ، الخطر والتأمين الاصول العلمية والعملية دار النهضة الطبعة الخامسة
- 4- حسين حامد حسان : 1961م ، حكم الشريعة في عقود التأمين ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للإقتصاد الإسلامي، دمشق
- 5- محمد عبدالله البطحاني ، دور قطاع التأمين في التنمية بحث منشور- الزهراوي للبرمجيات موقع WWW26SP.NET تاريخ الزيارة 2010/10/5
- 6- ابراهيم علي ابراهيم عبدربه ، 1981م ، التأمين ورياضياته ، دار النهضة العربية القاهرة
- 7- آدم احمد حسن ، 2002م ، صناعة التأمين في العالم العربي في ظل العولمة ،مجلة التأمين - الخرطوم العدد الخامس
- 8- سيد حامد حسن ، 1999م التكافل البديل الإسلامي لخدمات التأمين على الحياة ، الخرطوم
- 9- عيسى عبدالله ، 2005م ، التأمين بين الحل والتحريم ، دار الإعتصام
- 10- محمد حسن الفادني ، 2002م ، ماهية ومبادئ التأمين ووجهة النظر فية الخرطوم شيكان
- 11- محمد الحاج عبدالله موسى ، 2000م مبادئ التأمين وتجربة السودان ، مطبعة جامعة افريقيا -الخرطوم
- 12=حسين بن محمد البرعي ، WWW.Islamtody.Net1999. بحث منشور على موقع زيارة الموقع 2010/3/1 التأمين الصحي
- 13- عادل عبدالعزيز ، 1998م ، التأمين ودوره في التنمية ، ورقة عمل ، المعهد العالي للدراسات المصرفية
- 14- هيئة الرقابة على التأمين 2003م
- 15- سيد حامد حسن ، 2003م ، رأس المال في شركات التأمين الإسلامية ، الدور والحافز ورقة عمل مقدمة للمنتدى الشهري لمعهد الدراسات المصرفية